

راديو سوا الأمريكية □ برنامج المنطقة الحرة

الجمعة 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2004

29/10/2004 □ □ 17:00 (توقيت غرينتش)

[اليمن بين الوحدة والاعتراض الاستماع للمقابلة بصوت](#)

اليمن - شؤونها وشجونها - تبدأ بالحرب الباردة بين الشمال والجنوب ولما تنتهي بالمعارضة المصامتة لدى البعض، والمناطق لدى البعض الآخر، للنظام الأحادي المؤشر عليه بالسلطة والحزب الحاكم. وفي هذا السياق لا تشذ اليمن عن القاعدة الكلية المعمول بها في المنطقة.

في هذه الحلقة من "المنطقة الحرة"؛ سنحاول الإحاطة باليمن، سياسةً ونظاماً وتعليماً وديموقراطيةً وحريات. ونبدأ بالتعرف أولاً على المشكلة التاريخية بين الجنوب الغني والشمال الفقير، بين الجنوب القليل سكاناً والواسع مساحة، والشمال الكثير سكاناً والقليل مساحة.

ونستضيف عبدو النقيب، المسؤول الإعلامي في "التجمع الديموقراطي لتقرير مصير جنوب اليمن"؛ الذي رسم لـ "المنطقة الحرة" من لندن خريطة اليمن السياسية والجغرافية والبشرية:

ولكل، وجنوبية شمالية، دولتين اليمن كانت 90 العام من مايو /أيار قبل "واحدة منها كيائها المستقل. وكان هناك اعتراف دولي بكل من الدولتين اللتين دخلتا في اتفاقية وحدة تم التخلي عنها وانتهاك منطوقها من قبل القوات الشمالية التي غزت الجنوب واستولت عليه. و"جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية"؛ في الجنوب كانت مستقلة تماماً بحدودها وبعتراف المجتمع الدولي بها. أما عدد السكان في اليمن الجنوبية فلا يزيد عن خمسة ملايين نسمة مقابل ثلاثة عشر مليون نسمة في الشمال. أما المساحة فهي معاكسة لعدد السكان، حيث تبلغ مساحة الجنوب ضعف مساحة الشمال، والأخير يفتقر إلى الثروات الطبيعية المتوافرة في الجنوب. ولهذا السبب تم الاستيلاء على الجنوب باسم الوحدة. ويمكن الجزم أن 85 في المئة من موازنة اليمن هي من عائدات النفط الجنوبي في بضعل احتلال سوى ليس اليمن في الحالي والموضع. "حضر موت"؛

الممارسات التي تقوم بها "قوات الاحتلال"; أي قوات نظام اليمن الشمالية التي جردت كل أبناء الجنوب من حقوقهم ونقضت كل الاتفاقيات وتم الاستيلاء على كل ثروات الجنوب وإقصاء كل جنوبي عن مواقع النفوذ"; وبالسؤال ما إذا كان المطلوب إعادة تقسيم اليمن إلى شمالية وجنوبية، قال النقيب:

المصير تقرير قضية نطرح بل النحو هذا على المسألة نطرح لا نحن "لأن شعب الجنوب أخذ عنوة من دون استفتاء. ومن حق الشعب أن يقول كلمته في مسألة مصيره. ونحن نطالب بطرح القضية على الاستفتاء بإشراف دولي. وفي حال قرر الشعب المشاركة في السلطة ضمن هل، المشاركة ستكون شكل أي ذلك ضوء في سنقرر، واحدة "يمن" بموجب فدرالية أم كوفدرالية أو حتى على أساس الدولة المستقلة إذا جاء الاستفتاء في هذا الاتجاه";

النائب عيدروس نصر النقيب يرفض الحديث في أساس الوحدة اليمنية لكن لديه ملاحظات حول الفروقات بين الشمال والجنوب:

التي 94 العام حرب لكن، جدل أو نقاش موضع تعد لم اليمنية الوحدة "أطاحت بالطابع السلمي للوحدة ألحقت أضراراً كبيرة بالوحدة اليمنية من خلال استقواء فئة سياسية وتحويلها الأجزاء الأخرى من اليمن كملحقات. وأحس الجنوب بالمضيم وبعدم الشعور بالمواطنة المتساوية خاصة في ظل عناصر الفساد المسيطرة حيث يجري نهب الأراضي في الجنوب ومصادرة الثروة النفطية والمسمكية لصالح شريحة طفيلية متنفذة في سدة الحكم";

وبالسؤال ما إذا كان يتهم رئيس الدولة بهذا الكلام، قال: إجراءات اتخاذ الرئيس بمقدور لكن صالح عبدالله علي الرئيس أتهم لا "حازمة إذا أراد لصالح مكافحة الفساد وإعادة الثقة بين اليمنيين وأشعارهم، إلى أي محافظة انتموا، بالمواطنة المتساوية. أما الوحدة اليمنية فهي فخر

لكل اليمنيين."

ويؤكد رئيس الدائرة السياسية في حزب الإصلاح الإسلامي المعارض محمد قحطان على نهائية الوحدة اليمنية مع اعتماد اللامركزية والحكم المحلي: عليه رضوف واحد شعب اليمني والشعب نهائية اليمنية الوحدة" التشطير بفعل عوامل خارجية وبقي الشعب يفاضل إلى حين نجاح في الوحدة. ولما مجال للحديث عن الرجوع عنها. لكن هناك إشكالية في الإدارة وكل مناطق اليمن تطالب بتطبيق اللامركزية والحكم المحلي". وزير الإدارة المحلية صادق أمين أبو رأس يقول إن الوحدة اليمنية من الثوابت التي لا تقبل النقاش ودافع عن قدرة السلطة اليمنية على الإمساك بالأمن. وبالنسبة لعمليات الخطف التي كانت تقوم بها القبائل ضد السياح، يقول الوزير اليمني:

من خوف ولما أراضوها كل على كامل بنفوذ تتمتع اليمنية السلطة إن" مثل هذه الحوادث. وجرائم الخطف تدخل في قائمة الجرائم الجنائية وممرتكبوها يلقي القبض عليهم ويواجهون المحاكمة. والقليل منهم لا يزال طليقاً. وأحب أن أوضح أن القبائل لا تحمي المجرمين إلا من كان منهم مظلوماً".

وعن صحة الديموقراطية في اليمن، يقول النائب عيدروس نصر النقيب إنها سلحفاتية:

نتدرب. الديموقراطية إرساء نحو شديد ببطء اليمن تسير، الحقيقة في" عليها تدرباً ومن الصعب القول إن الحقوق السياسية متكافئة بين كل الأحزاب العاملة في اليمن. وبصرف النظر عن تمتع الحزب الحاكم بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان، إلا أن مقومات الحياة السياسية في اليمن لا تزال مختلفة بامتياز لصالح الحزب الحاكم الذي يسيطر على وسائل الإعلام وعلى المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية وعلى مصادر الثروة والمال. كل هذه الوسائل يتم تسخيرها في عملية المنافسة السياسية مع أحزاب المعارضة التي لا تملك شيئاً من هذه الوسائل. وبالتالي فإن الميزان السياسي

مختل لصالح الحزب الحاكم. إضافة إلى أن المعلومات تتحدث عن سجناء رأي وسجناء سياسيين يجرى تليفق تهم جنائية بحقهم. والمعلومات التي بحوزتنا تفيد عن سجناء لا يزالون يقبعون في السجون منذ الثمانينات وهم من المعارضين السياسيين السابقين. كما جرى مؤخراً محاكمة رئيس تحرير إحدى الصحف وإدخاله السجن بسبب آراء سياسية عبّر عنها في كتاباته، كما تم وقف الصحيفة بحكم قضائي صدر على عجل دون الاستماع إلى جهة المدافع؛.

المحاكمات السياسية يؤكد لها أيضاً المعارض الجنوبي في لندن عبدو النقيب: اليمن لجمهورية السابقة الكوادر أغلبية أن التأكيد باستطاعتنا؛
الديموقراطية الشعبية في الجنوب هي في السجون أو موضوعة تحت المراقبة الدائمة ومجردة من أبسط حقوقها وتخضع للمراقبة الدائمة وممنوعة من السفر. ويتم اغتيال البعض بطرق وأشكال مختلفة ويتم خنقهم بشتى الوسائل من بينها حجز الأجور عن الموظفين؛.
عضو الحزب الاشتراكي اليمني المحامي محمد المخلافي أشار إلى الأغلبية المسيحية وليست الكاسحة في البرلمان اليمني:

إصلاح إلى بحاجة وهي بعد تكتمل لم اليمن في الديموقراطية آلية؛
شامل بدءاً من إصلاح النظام السياسي من خلال تعديلات دستورية وتشريعية، وإصلاح مؤسسات الدولة وإنهاء حالة وجود سلطة لا تترتب عليها أي مسؤولية وأي محاسبة، وإيجاد توازن بين سلطات الدولة على خلفية أن السلطة تتركز حالياً في يد السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة. وهذا ما أدى إلى إضعاف سائر السلطات وخصوصاً السلطة التشريعية والسلطة القضائية. لكن من الناحية الشكلية، يستطيع البرلمان حجب الثقة عن الحكومة.

أما واقع الحال فإن مجلس النواب ضعيف وغير مؤهل لاتخاذ خطوة على هذا المستوى. ولجهة المراقبة، فإن المجلس كان صاحب صلاحية قبل تعديل الدستور عام 2001 في رقابة واسعة على أعمال الحكومة بينها إصدار قرارات

ملزمة للحكومة. لكن التعديلات الدستورية أتت على هذه السلطة ولم يبق للمجلس النيابي سوى إصدار توصيات غير ملزمة للحكومة. وفي مطلق الأحوال، فإن الأغلبية التي يتحكم بها الحزب الحاكم في البرلمان تجعل من هذا المجلس جهازاً ضعيفاً. ونحن نقول إن الأغلبية الكاسحة للحزب الحاكم هي بالفعل أغلبية كسيحة".

ونتحول إلى محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية في حزب الإصلاح الإسلامي الذي يعرف عن حزبه الذي يمارس في البرلمان اليمني دور المعارضة:

ونائب نائب 300 أصل من 54 نائباً على البرلمان في يستحوذ حزبنا إن" يتألف منهم مجلس النواب اليمني. ونأخذ على السلطة اليمنية عدم النجاح في وضع خطة اقتصادية صحيحة مما أدى إلى تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع وفشل الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد اليمني إضافة إلى هشاشة المؤسسات ومسألة محو الأمية".

ونعود إلى النائب عيدروس نصر النقيب للحدوث عن موقع اليمن، سلطة ومعارضة، في مكافحة الإرهاب:

وفي العالم في المنتشرة الإرهاب حركة من جزء هو اليمن في الإرهاب" الواقع، فإن أكثر ضحايا الإرهاب هم من المعارضة اليمنية وخصوصاً الحزب الاشتراكي اليمني الذي خسر أكثر من 156 من كوادره وعلى رأسهم الأمين العام المساعد الشهيد جار الله عمر الذي اغتيل على يد أحد المتطرفين. وبالتالي فإن المعارضة اليمنية هي من المذايين باكراً بمكافحة الإرهاب. لكن السلطة اليمنية كانت تتعامل بقدر من المساومة مع الحركات الإرهابية. وأجندة السلطة في مكافحة الإرهاب تفتقر إلى استراتيجية واضحة". وماذا يقول القاضي في المحكمة العليا في اليمن الشيخ حمود الهتار الذي يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة المعنية بالحوار مع المتطرفين: من المعائد المتطرف الشباب مع الحوار أمر بها مناهج اللجنة إن" أفغانستان ومع سواهم من الذين يملكون قناعات متعصبة لا تتفق مع رأي

العامة. ورأينا أن الحوار هو المنطلق الأسلم لحل المشكلات الفكرية التي تنتج أعمالا إرهابية حيث أن القوة تزيد الفكر قوة".

ودعا القاضي المهتار المسلمين إلى الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء في الدولة الأجنبية التي يعيشون فيها:

في يعيش كان فإذا. فيه يقيم الذي البلد بقوانين يلتزم أن المسلم على" أميركا، فعليه الالتزام بالقوانين الأميركية. وإذا كان يعيش في بريطانيا، فعليه الالتزام بالقوانين البريطانية، وهكذا دوالميك".

والإصلاح التربوي والتعليمي ليس بعيداً بهدفه عن سياسة الدولة في مكافحة الإرهاب. ماذا يقول وكيل وزارة التربية ورئيس اللجنة المشتركة مع الأوقاف محمد هادي طواف الذي تحدث عن خطة الحكومة في إصلاح المناهج التربوية والدينية ومراقبة المدارس المذهبية في البلاد:

والشرعي الديني التعليم منشآت لكل مسح خطة في اليمن تسيير" والأهلي والخاص لتحديد مدى انطباق الشروط والمعايير القانونية على المناهج المتبعة في هذه المنشآت بهدف إصلاح الاختلالات التي يعاني منها مجتمعنا التربوي والتعليمي والإرشادي وعلى صعيد التوعية. ولما شك أن هناك بعض المتضررين المستأئين من هذا الإصلاح. لكن كمسؤول، أنفي وجود معاهد دينية تخرج متشددین واصوليين والدولة تبسط نفوذها على كامل أرجاء اليمن".

ويعمم رئيس الدائرة السياسية في حزب"الإصلاح الإسلامي" محمد قحطان حتمية الإصلاح على كل مرافق المجتمع اليمني:

فيها بما إصلاح إلى تحتاج اليمنية الحياة جوانب جميع أن نعتبر نحن" الجانب التربوي والتعليمي. لقد كانت سياسة خاطئة عندما سمح بالتعليم المذهبي والديني وما نحتاجه هو تعليم حديث يمكن اليمن من اللحاق بركب العصر".